

Distr.: General
20 April 2021
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة 26 آذار/مارس 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لهاييتي لدى الأمم المتحدة

باسم حكومة جمهورية هاييتي، يشرفني أن أحيل إليكم التعليقات التالية بشأن البيان الذي أدلت به
رئيسة مجلس الأمن في 24 آذار/مارس 2021 بشأن الحالة في هاييتي.

لقد أحاطت حكومة هاييتي علماً على النحو الواجب ببيان مجلس الأمن الصادر في 24 آذار/
مارس 2021 بشأن الحالة في هاييتي.

وترحب حكومة هاييتي باهتمام كبير بدعوة المجلس إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية
في هاييتي في عام 2021. وتغتتم الحكومة هذه الفرصة لتعيد تأكيد التزامها الراسخ بجعل سنة 2021 سنة
انتخابات من أجل تجديد الموظفين السياسيين في البلاد بشكل ديمقراطي وتحقيق أمور من بينها النقل
السلمي للسلطة إلى رئيس مُنتخب حسب الأصول بحلول الموعد النهائي المنصوص عليه في الدستور
والمحدد في يوم 7 شباط/فبراير 2022.

ومن المهم التأكيد أن العديد من الخطوات الهامة قد اتُخذت بالفعل في إطار العملية الانتخابية،
منها إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت، ونشر الجدول الزمني للانتخابات، ووضع ميزانية تغطي تكاليف
مختلف مراحل العملية، وحشد مبلغ قدره 20 مليون دولار كمساهمة في تمويل العمليات الانتخابية، وإنشاء
وحدة أمنية انتخابية مؤلفة من أفراد من الشرطة الوطنية الهايتية والقوات المسلحة الهايتية، لتكون هي
المسؤولة عن التخطيط للانتخابات وضمان أمنها.

وأعرب المجلس عن قلقه إزاء الحالات المزعومة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها عناصر
من الشرطة الوطنية الهايتية. وفي هذا الصدد، تود الحكومة الهايتية أن تحيل المجلس إلى ردها على التقرير
المتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات التي شهدتها الفترة 2018-2019، والذي
اشترك في إعداده مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ووفقاً للالتزامات التي تعهدت بها جمهورية هاييتي في إطار المعاهدات الدولية والإقليمية، تبذل
حكومة هاييتي قصارى جهدها لكفالة الاحترام الكامل للحقوق الأساسية والحريات الفردية من قبل جميع
مؤسسات الدولة دون استثناء. وتعتقد الحكومة أنه من الضروري تذكير المجلس بأن للشرطة الوطنية الهايتية
هيئة رقابية، هي المفتشية العامة، التي تسهر على أن يقوم ضباط الشرطة الوطنية الهايتية بواجباتهم على



أكمل وجه. وتحقق المفتشية العامة بشكل منهجي في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها، بما في ذلك أثناء الاحتجاجات العامة، وتقاضي ضباط الشرطة الذين يثبت تقصيرهم، وفقاً للقوانين واللوائح التي تنظم عمل المؤسسة.

ومع ذلك، تعرب حكومة هايتي عن أسفها لأنه، بينما شدد المجلس على وجود حالات مزعومة لانتهاكات حقوق الإنسان أبلغ عنها خلال الاحتجاجات، فقد تغاضى عن الجرائم والاعتقالات العديدة التي ارتكبت في الآونة الأخيرة في حق بعض ضباط الشرطة في البلد. فقد قُتل ما لا يقل عن 12 ضابط شرطة في الفترة ما بين 12 و 22 آذار/مارس، إما أثناء عمليات للشرطة ضد الجماعات الإجرامية التي تعرب السكان كل يوم، أو أثناء مظاهرات عنيفة نظمها مجموعات من المعارضة المتطرفة والمناهضة للديمقراطية. ولم يرد في بيان مجلس الأمن أي ذكر لهذه الجرائم الشنيعة والمروعة أو أعمال العنف المتكررة التي قامت بها المنظمة الإجرامية المعروفة باسم "Fantom 509" ("الشبح 509").

ومما لا يمكن إنكاره أن الحكومة تبذل قصارى جهدها لاستتباب الأمن في جميع أرجاء البلاد، ولا سيما عن طريق تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتزويدها بالموارد القانونية واللوجستية، ومن خلال مكافحة المنهجية لجميع أنواع الجريمة وتفتيك العصابات المسلحة. وقد أقر الأمين العام في تقريره S/2021/133 المؤرخ 11 شباط/فبراير 2021 بجهود الحكومة في سبيل مكافحة انعدام الأمن.

ومن بين المبادرات التي اتخذت مؤخراً في هذا السياق تعزيز القدرات العملياتية للشرطة الوطنية الهايتية لتمكينها من مكافحة انعدام الأمن على نطاق واسع وعمليات الاختطاف وأعمال العنف بجميع أنواعها، وفرض حظر مؤقت على استخدام المركبات ذات النوافذ المعتمة، وإقامة حالة الطوارئ الأمنية في الأحياء الموصوفة بأنها غير خاضعة لحكم القانون وتسيطر عليها الجماعات المسلحة، وإنشاء وحدات لمكافحة أعمال الاختطاف. وفي الوقت ذاته، زيد في ميزانية الشرطة الوطنية بنسبة 53 في المائة مقارنة بالسنة المالية 2020/2019.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ نظام لإدارة الأسلحة والذخيرة بغية الحد بشكل كبير من تداول الأسلحة داخل هايتي. وبالمثل، اتخذت تدابير جديدة لتكثيف مكافحة دخول الأسلحة النارية والذخيرة بشكل غير قانوني إلى البلد. كما وضعت ضوابط أشد صرامة في الموانئ والجمارك في البلد، مما أدى بالفعل إلى اعتراض العديد من شحنات الأسلحة الآتية من الخارج.

وخلاصة القول أن الحكومة لا تدخر جهداً لاستتباب السلم والأمن في جميع أنحاء الجمهورية وتهيئة الظروف المثلى الضرورية لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية وذات مصداقية على جميع المستويات. ومع ذلك، فإنها تدرك أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الهشة للغاية هي أحد العوامل الكامنة وراء تكاثر الجماعات المسلحة وتدهور الأوضاع الأمنية. وهذا هو السبب في أن التدابير الاستباقية لضمان الأمن العام تواكبها تدابير داعمة وتدخلات محددة الأهداف لتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر حرماناً من السكان.

لذلك، فإن حكومة الجمهورية تدعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم كبير ومستمر للجهود الوطنية الهادفة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار السياسي للبلد.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو رودريغ

السفير، الممثل الدائم